

«الهيئة المنظمة للاتصالات» تصدر ٣ تراخيص مؤقتة لشركات لبنانية

وستتاح الخدمات المذكورة للجمهور في المناطق التي شخّصت «الهيئة المنظمة للاتصالات» حالتها بأنها تتطلب المزيد من التغطية لتلبية حاجات السوق المتزايدة، وستغطي الشبكات في البداية منطقة بيروت الكبرى، ومن ثم ستوفر التغطية الوطنية تدريجياً. في حين تنتظر الهيئة سريان خطة توزيع حيز الترددات، ونظام منح التراخيص، فقد كررت التزامها بحماية سوق مفتوحة وشفافة وتنافسية. ويعتبر إصدار التراخيص المؤقتة الثلاثة الجديدة خطوة إلى الأمام، تسهم في تعزيز المنافسة في سوق الاتصالات اللبنانية، وتشكل محطة مهمة باتجاه تحرير السوق.

وتعتبر الهيئة المنظمة للاتصالات «مؤسسة حكومية مستقلة، جرى تأسيسها بهدف تحرير وتنظيم وتطوير سوق الاتصالات في لبنان. وفي أعقاب تأسيسها بموجب قانون الاتصالات ٤٣١ لسنة ٢٠٠٢، باشرت الهيئة بالقيام بعملياتها إثر تعيين مجلس إدارتها في شباط (فبراير) ٢٠٠٧. وتكمن المهمة الأساسية في تعزيز المنافسة داخل قطاع الاتصالات، وحماية حقوق المستهلكين والشركات، من خلال الإجراءات المناسبة للتنظيم والتقرير.

منحت «الهيئة المنظمة للاتصالات» ثلاثة تراخيص مؤقتة لثلاث شركات لبنانية، هي: «ترايسات» (TRISAT SARL)، و«أل.سي.أن.سي» (LCNC)، و«وايفز» (Waves SAL). وكانت هذه الشركات قد منحت، وفق الأصول، تراخيص اتصالات قبل بدء نفاذ القانون الرقم ٤٣١، وقد أنهيت هذه التراخيص عام ٢٠٠١، لكن مجلس شوري الدولة أعاد العمل بها لاحقاً عام ٢٠٠٣، وفقاً لمبدأ المساواة في معاملة مقدمي خدمات الاتصالات في جميع أنحاء لبنان، اتبعت «الهيئة المنظمة للاتصالات» سياسة منح تراخيص الاتصالات المؤقتة لجميع الشركات التي كانت مرخصة قبل استحداث الهيئة».

ومن هذا المنطلق، يتعين على الشركات الثلاث أن تكون قادرة على تركيب وتشغيل شبكات خاصة بها. وهذا ما يرفع عدد مقدمي الخدمة المرخص لهم مع شبكاتهم الخاصة إلى ٢٤.

وستستخدم الشركات حيز الترددات المخصص لها على أساس وطني، لتأمين خدمة الإنترنت والبيانات من خلال «الحزمة العريضة»، بما يشكل تالياً، قيمة مضافة لسوق الاتصالات اللبنانية».